

الفصل الأول

العلاقات السياسية الدولية طبيعتها ومحاوَر اهتمامها

obeikandi.com

الفصل الأول

العلاقات السياسية الدولية :

طبيعتها ومحاوَر اهتمامها

تتميز العلاقات الدولية كحقل للنشاط الإنسانى بدرجة عالية للغاية من التفاعل الديناميكي المستمر، ومن الاعتماد الدولى المكثف والمتبادل في مختلف المجالات والميادين.

وإذا كان النظام السياسى الدولى بطبيعة فلسفته وتكوينه ورسالته، وبحكم الوظائف والأهداف التى يتوفر على أدائها بكل ما هو متاح له من موارد وإمكانات وطاقات، هو البوتقة الرئيسية التى تتم فيها كل تلك التفاعلات الدولية بصورة مشروعة وهادفة ومنظمة، فإن هذا النظام يتسم بقابليته العالية للتطور المستمر والذى تتعدد صوره وتنوع مظاهره وأشكاله تبعاً لما يطرأ على واقع العلاقات الدولية من تغيرات أو يصيبها من تحولات سواء كانت سياسية أو استراتيجية أو اقتصادية أو تكنولوجية أو ثقافية أو معرفية، إلخ.

وغنى عن القول أن مثل هذه التحولات فى ظروف الواقع الدولى لا يقتصر تأثيرها على الدول القومية وحدها، أو على المنظمات الدولية من عالمية وإقليمية ومن حكومية وغير حكومية فحسب، وإنما قد يمتد هذا التأثير ليشمل كل ذلك معاً. فالتأثير الذى تفرزه تلك التحولات والمتغيرات قد يتعمق إلى الحد الذى يمكنه اختراق مجموعة كبيرة من العلاقات عبر القومية (Transnational Relationships) وعلى مختلف الأصعدة والمستويات، وهو الأمر الذى سوف نتبينه بوضوح فيما بعد.

السياسات الدولية والعلاقات الدولية:

International Politics & International Relations

يشيع استخدام تعبري السياسة الدولية والعلاقات الدولية كمترادفين أو كما يقال Interchangeably، أى كما لو كانا يعنيان الشئ نفسه فى حين أنها فى الحقيقة ليسا كذلك، ومن ثم فإنه يغدو من المهم التفرقة بينهما. فاهتمام السياسة الدولية ينصب فى المقام الأول على محاولة التعرف على الكيفية التى تتعامل بها الدولة، أى دولة، مع السياسات الخارجية التى تنتهجها القوى والأطراف الفاعلة فى النظام الدولى، وفى طبيعتها الدول، سواء ما تعلق من ذلك بمواقف التعاون أو الصراع أو التعامل الروتينى المنتظم من خلال قنوات الاتصال والتنسيق والتشاور والتفاوض بالوسائل والأدوات الدبلوماسية المتعارف عليها دولياً، إلخ.

أما العلاقات الدولية فإنها تخرج عن هذا الإطار المحدد من العلاقات الدبلوماسية التى تربط الدولة بغيرها من القوى الفاعلة والمؤثرة فى الحياة السياسية، ليصبح محور اهتمامها أوسع مدى من هذا بكثير. أنها العلاقات التى يتسع إطارها ويمتد ليشمل كل صور العلاقات والمجتمعات والشعوب والجماعات الحاضرة فى الساحة الدولية أو بالأحرى التى يضمها المجتمع الدولى International Community. إنها مجموعة العلاقات عبر القومية من سياسية وغير سياسية، من رسمية وغير رسمية، إلخ.

وإذا كانت تلك التفرقة بين هذين المجالين تبدو صحيحة، وهى بالقطع كذلك، فما هو إذن دور السياسة الدولية ضمن هذه الدائرة الأوسع والأكبر، دائرة العلاقات الدولية؟ وهل هو دور فاعل ومؤثر، أم إن هناك أدواراً أخرى تفوقه أهمية وتأثيراً؟

وحول الرد على تلك التساؤلات وغيرها، تعددت اجتهادات الدراساتين والباحثين، فهناك منهم من حاول أن يعزو التأثير الأكبر والأهم فى العلاقات الدولية إلى العوامل والاعتبارات السياسية. هذا بينما مال باحثون آخرون إلى إرجاع الأساس فى هذا التأثير إلى

العوامل الثقافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية نظرا لما لها من ثقل ضخم تتفوق به على العوامل السياسية. وإذا كان من الصعب الجزم برأى قاطع في هذه المجادلة التي يؤسس كل واحد من طرفيها منطقته على أسس تبدو معقولة ومقنعة بصورة أو أخرى، فإننا لسنا مع تهميش دور المؤثر السياسى فى العلاقات الدولية، خاصة إذا ما أدركنا أنه يقوم في الكثير من الأحيان بدور البوصلة أو المؤشر الذي يعين دوائر الحركة الدولية في مختلف الاتجاهات، وهذا لا يعنى بحال إغفال شأن العوامل الأخرى أو محاولة التقليل من أهميتها.

دوائر اهتمام العلاقات السياسية الدولية:

عادة ما يثور التساؤل حول طبيعة المحاور الأساسية التي يدور حولها اهتمام العلاقات السياسية الدولية، وما إذا كانت تلك المحاور قد تطورت عبر الزمن أم أنها استقرت وبقيت على حالها؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تقتضى منا القول أنه وحتى الخمسينيات من القرن العشرين، انصب اهتمام اساتذة العلاقات الدولية، وبخاصة في الجامعات الغربية، على المحاور الرئيسية التالية:

(أ) محاولة التعرف على طبيعة النظام السياسى الدولى، وتحديد الكيفية التي يعمل بها هذا النظام ويتفاعل من أجل تلبية توقعات أطرافه وإرضاء احتياجاتهم منه.

(ب) تحليل العوامل التي تؤثر إن إيجابا أو سلبا في القوة القومية للدولة نظرا لما لهذه القوة من تأثير على التفاعلات المختلفة التي تحدث داخل النظام الدولى.

(ج) التعرف على أبعاد الدور الذي تقوم به الدول الكبرى Major Powers في النظام الدولى والمضى من ذلك إلى تحليل أنماط سياساتها الخارجية.

(د) دراسة تاريخ العلاقات الدولية الحديثة والمعاصرة.

(هـ) البحث عن أنسب الطرق والسياسات التى تكفل إقامة نظام سياسى عالمى مسالم ومستقر.

وفىما بعد اتسع نطاق هذا الاهتمام ليشمل إلى جانب المحاور التى سلفت الإشارة إليها:

١- محاولة التعرف على مختلف القوى الفاعلة والمؤثرة فى السياسة الدولية وعدم قصر دائرة التحليل على القوى السياسية وحدها.

٢- محاولة التعرف على مدى التطور والتغير الذى طرأ على مجموعة الأدوات التى تستخدمها الدول فى علاقاتها المتبادلة والتى قد تكون ذات جدوى كبيرة فى حماية وتنمية مصالحها الوطنية.

٣- محاولة التعرف على أوجه التمايز والاختلاف بين السياسات الخارجية لكل من الدول الكبرى والدول الصغرى التى تشكل قاعدة النظام السياسى الدولى وتتكون منها غالبية أطرافه.

٤- محاولة التعرف على أنماط الضبط والتحكم التى تمارسها أجهزة النظام الدولى ومؤسساته على سلوكيات أعضائه وما يتفرع عن ذلك من التزامات وجزاءات يجرى توقيعها على الأطراف غير المنضبطة أو المخالفة.

٥- محاولة التعرف على نماذج الأنماط السلوكية التى يمكن أن تتمثل عليها استجابات الدول، وبخاصة فى العصر النووى، لتحديات الأمن والبقاء، وكذا البحث فى مجموعة الآليات التى تتلاءم وطبيعة كل واحد من تلك الخيارات الأمنية المكلفة.

٦- محاولة التعرف على شبكة التفاعلات الدولية التى تفرزها الزيادات السكانية المستمرة على المستوى العالمى، مع رصد الآثار السلبية التى تنجم عن الخلل المتزايد فى معادلة انتاج واستهلاك الموارد الطبيعية للدول ومدى انعكاس ذلك على مضمون سياساتها الخارجية، إلخ.

٧- محاولة تحليل ما تؤديه الأمم المتحدة كمنظمة عالمية وغيرها من المنظمات الدولية الإقليمية من وظائف وأدوار، والتعرف على مدى ما يمكن أن تؤثر به هذه الوظائف والأدوار على أداء النظام السياسى الدولى ككل، وهكذا.

الطرق والمداخل المستخدمة فى دراسة العلاقات الدولية المعاصرة:

تتعدد الطرق والمداخل المستخدمة فى دراسة العلاقات الدولية المعاصرة، وأن كان يمكن حصرها بصورة عامة فى المداخل الرئيسية التالية:

١- مدخل المصالح القومية للدولة :

يعني هذا المدخل بعدد من الأمور الرئيسية التى تتمثل فى: تحديد مفهوم المصلحة القومية National Interest، وتحليل العلاقة التى تربط بين المصلحة القومية وقوة الدولة، وكذا البحث فى أنسب السياسات والاستراتيجيات والآليات التى تستخدمها الدول فى حماية مصالحها القومية، إلخ.

وعندما يتعلق الأمر بتعريف المصلحة القومية وما يعنيه هذا المفهوم بالنسبة لدارسى العلاقات الدولية، فإنه يمكن القول بأن هناك العديد من التعبيرات التى تطلق على المصلحة القومية وهو ما يتطلب أن يكون لكل واحد من تلك التعبيرات تعريفا دقيقا ومحددا، ويأتى ضمن هذه التعبيرات على سبيل المثال لا الحصر: المصالح المشتركة Common Interests والمصالح المتعارضة أو المتصارعة Conflicting Interests والمصالح الأساسية أو الحيوية Primary or Vital Interests والمصالح الثانوية Secondary Interests والمصالح المتطابقة Identical Interests والمصالح المتكاملة Complementary Interests والمصالح المحددة Specific Interests والمصالح المادية Material Interests والمصالح المتباينة Variable Interests والمصالح قيد التشكل أو التبلور Inchoate Interests، وهكذا.

وبالتالى، فإننا حينما نحاول أن ننسب مضمونا محدداً إلى كل واحدة من تلك المصالح القومية، فإن ذلك يمكن أن يتمثل على النحو التالى:

(أ) أن المصالح القومية الأساسية تركز على حماية الكيان المادى والسياسى والثقافى للدولة وتأمين بقائها ضد كافة الأخطار والتهديدات الخارجية، القائمة والمحتملة. وهذا النوع من المصالح لا يقبل مقايضته أو المساومة عليه أو كما يقال It Cannot be Compromised or Traded وتكون الدولة مستعدة لأن تدفع أى ثمن مهما كان باهظاً للدفاع عنها.

(ب) أن المصالح القومية الثانوية هى أقل فى مستوى أهميتها من المصالح السابقة، ومن أمثلتها: حماية مواطنى الدولة بالخارج، أو السعى إلى توفير الضمانات الكافية لتأمين ممثلى الدولة الدبلوماسيين المعتمدين لدى الدول الأخرى، وهكذا.

(ج) أن المصالح الدائمة هى التى يمكن أن تدوم لفترة زمنية طويلة أو ممتدة نسبياً، وقد تتغير تلك المصالح مع الوقت ولكن ذلك يحدث عادة بصورة بطيئة بل وربما غير محسوسة.

(د) المصالح المتغيرة ويقصد بها المصالح التى تختارها الدولة لنفسها فى وقت ما، وهى قابلة لأن تتغير فى مضمونها تبعاً لما تحتمه أو تفرضه تغيرات الظروف، وهى طبقاً لهذا المفهوم تختلف بصورة واضحة عن كل من المصالح القومية الأساسية والمصالح القومية الدائمة.

(هـ) المصالح القومية العامة وهى التى يمكن أن تتبناها الدولة فى نطاق جغرافى واسع، أو فى مواجهة عدد كبير نسبياً من الدول، أو فى عدد من المجالات المتنوعة كما فى الاقتصاد والتجارة والقانون الدولى والعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، إلخ. ومن الأمثلة التاريخية البارزة لهذا النوع من المصالح، دفاع بريطانيا المستمر عن نظام توازن القوى فى القارة الأوروبية طوال القرن التاسع عشر.

(و) المصالح القومية الخاصة أو المحددة ويقصد بها المصالح المحددة في زمانها ومكانها، وهى تختلف بذلك وإلى حد كبير عن المصالح القومية العامة التى تفتقر إلى مثل هذا التحديد الدقيق لإطارها المكانى أو توقيتها الزمنى.

أما بالنسبة للمصالح القومية التى يمكن أن تكون موضع اتفاق أو خلاف بين الدول، فهى تتمثل وعلى نحو ما أسلفنا القول فى:

١- المصالح المتطابقة بين دولتين أو أكثر حول مسألة معينة، ومن أمثلتها توافق المصلحتين الأمريكية والبريطانية خلال فترة الحرب الباردة على ضرورة إبعاد القارة الأوروبية عن السيطرة السوفيتية.

٢- المصالح المتكاملة، التى وأن لم تكن بالضرورة متطابقة كما فى الحالة السابقة، لكن أهم ما يميزها هو أن هناك أساساً من الاتفاق يربط بينها ويوفر إمكانية مشتركة وملائمة لتحقيقها لمصالح الدول الأطراف فى تلك العلاقة، ومن أمثلتها المصالح التى تربط بين دول الاتحاد الأوروبى.

٣- المصالح المتضاربة، وهى مصالح تختلف وتتباعد أكثر مما تتفق أو تتلاقى، على أن هذا النوع من المصالح يمكن أن يقبل فى مرحلة لاحقة تسوية النزاع حوله بأسلوب الحل الدبلوماسى، بل وربما يتطور الأمر أحياناً إلى حد أن تصبح هذه المصالح المتنازع عليها مصالح مشتركة أو متكاملة.

أما عن العلاقة بين المصالح القومية وإمكانات الدولة من القوة، فإنها غالباً ما تكون محكومة بالقاعدة الأساسية التى تحكم سلوك الدول وقراراتها فى علاقاتها الدولية والتى تقضى بأن أهداف السياسة الخارجية للدولة يجب ألا تتعدى حدود ما هو متاح لها من إمكانات القوة وذلك من واقع أن موارد الدول ومقدارها تظل برغم كل شىء محدودة نسبياً وبدرجة يتعذر معها أن تستجيب لكل طموحاتها وتطلعاتها الخارجية، ومن هنا يتعين على كل دولة أن تميز ما تعتبره أهدافاً خارجية ضرورية وملحة وبين ما يمكن

اعتباره أهدافاً مرغوبة ولكن بغير أساس كاف من القدرات والإمكانات، وهذا ما يعنيه المحللون بالواقعية السياسية عندما يفرقون بين الممكن والواقعي وبين المرغوب وغير الممكن أو غير الواقعي.

وأما فيما يتعلق بوسائل الدفاع عن المصالح القومية للدولة، فإنها لا تخرج عادة عن الإطار التالي من الخيارات:

أولاً: وسيلة المفاوضات الدبلوماسية التي تحاول التوفيق بين المصالح المتعارضة أو المتنازع عليها باستخدام آلية التفاوض الدبلوماسي المرتكز في أساسه على مفهوم المساومة بين أطراف هذه العمليات التفاوضية. ولا يخفى أن فرص الحل التي تكفلها وسائل التفاوض الدبلوماسي ترتفع بمدى توافق المواقف التفاوضية للأطراف المشاركة فيها أو عدم توافقها.

ثانياً: وسيلة المحالفات الخارجية التي تحاول توظيف الإمكانية الجماعية التي يوفرها التحالف مع الغير في دفاع الدولة عن مصالحها القومية المهددة. ومن الناحية العملية، فإن ذلك يمكن أن يتحقق عندما تتحول علاقة التحالف بين تلك الأطراف إلى منظومة من التعهدات والالتزامات التعاقدية المتبادلة، ويعتمد استمرار علاقة التحالف على مدى قوة المصالح المشتركة التي تربط الأطراف المتحالفة ببعضها.

ثالثاً: وسيلة الحرب بما تعنيه من إمكانية اللجوء إلى القوة المسلحة عندما تبرهن أدوات التسوية السلمية أو الحلول اللينة وغير الحاسمة على عدم جدواها في الذود عن تلك المصالح وتأمينها.

٢- مدخل القوة في تحليل العلاقات الدولية : Power Approach

لا يعتقد هذا المدخل من مداخل التحليل لحقائق العلاقات الدولية وظواهرها الرئيسية بوجود توافق مستمر في المصالح القومية الأساسية للدول الأطراف في النظام السياسي الدولي، وتأسيساً على هذا المنطق فإن تناقضات المصالح القومية الأساسية بين

الدول هي التي تنتج الصراعات الدولية وتقود إلى الحروب عندما تخفق أساليب التسوية السلمية في احتوائها أو تدارك أسبابها من جذورها، وبالإضافة، فإن القوة تؤثر بصورة بالغة في تقرير مجريات تلك الصراعات الدولية ودفعها في هذا المسار أو ذاك.

والقوة التي يعنيها هذا المدخل في التحليل والذي عادة ما يوصف بالواقعي، ليست مجرد القوة العسكرية في أبعادها المتعارف عليها، لكنها القوة القومية بمفهومها الشامل والمتكامل، أي بمختلف عناصرها ومكوناتها (Components) المادية وغير المادية كالسكان والموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجي، ومستوى التطور التكنولوجي، وكفاءة النظام الإنتاجي، ودرجة استقرار نظام الحكم وكفاءة مؤسساته، هذا بالإضافة إلى عناصر حيوية وأساسية أخرى كالزعامة السياسية والأيدولوجية الحاكمة، والدبلوماسية، والدعاية، والقوة العسكرية، والرأي العام، إلخ^(١).

ومن هذا المنظور الواقعي في التحليل، يعتقد دعاة والمدافعون عنه أنه في نظام سياسي دولي تلعب فيه القوة دورًا بالغ الحسم والتأثير في العلاقات المتبادلة لأطرافه، فإن توازن القوى يصبح أنسب الآليات المنظمة لصراعات القوة الدولية وأكثرها واقعية، فبوسيلة المحالفات والمحالقات المضادة التي تقيمها الدول لتأمين التوازن الدولي ضد مخاطر الاختلال، فإنه يصبح من الصعوبة بمكان بالنسبة لأي دولة مهما تعاضمت إمكاناتها من القوة فرض هيمنتها الكاملة على النظام الدولي، ومن هنا، فإن الدول تستطيع من خلال هذه الآلية العملية تأمين قدرتها على الاستمرار والبقاء حتى في مواجهة التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها من جانب قوى دولية متفوقة عليها أو طامعة فيها^(٢).

(١) د. إسحاق صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الثانية (ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦)، ص ٦٤.

(٢) راجع في تفاصيل النظرية الواقعية وآراء كبار مفكريها:

James Dougherty and Robert Pfaltzgraff: Contending Theories of International Relations, (Lippincott, Philadelphia, 1971), PP. 68-99.

من ناحية ثانية، يرى دعاة مدخل القوة في التحليل، أن نظام توازن القوى وإن كان يساعد بطبيعته على توفير درجة عالية نسبيا من الاستقرار للنظام الدولى وبحول دون انهياره أو تفككه، لكن الصراع الدولى يبقى حقيقة قائمة ومستمرة ولا سبيل إلى التخلص منها، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن عملية التوازن فى علاقات القوة الدولية ومعادلاتها المركبة والمتناهية التعقيد، تفتقر بطبيعتها إلى خاصية الدقة والتحديد من جهة، كما أنها دائمة التذبذب والاختلال بسبب التغيرات التى تطرأ على الكثير من مكوناتها وتؤثر بعمق فى تفاعلاتها ونواتجها من جهة أخرى.

٣- مدخل الحرب والسلام فى دراسة العلاقات الدولية :

يذكر دعاة هذا المدخل من مداخل التحليل، أنه مهما تعددت الطرق والمداخل المستخدمة فى تحليل مختلف الحقائق التى تشكل جوهر العلاقات الدولية وتؤثر فى واقعها ومجرياتها، فإن تلك المداخل لابد وأن تقودنا فى النهاية شئنا أم أبينا، لتضعنا فى مواجهة القضية الأهم والتى تمثل المحور الكبير الذى تدور حوله تلك العلاقات، ألا وهى قضية الحرب والسلام التى تمس الوجود الإنسانى فى الصميم.

ومن هنا تتضح أهمية دراسة العلاقات الدولية من منظور الحرب والسلام، وإذا كان هذا الأمر يبدو واقعيا وضروريا كما يقولون فإن هذا النوع من الدراسات ينطوى على صعوبات وتعقيدات هائلة وذلك بسبب طبيعتها البينية الشديدة التداخل وبكل ما ينتج من تفاعلات مركبة فى كل اتجاه وعلى كل مستوى. وإذا كان من المسلم به أن الحرب ظاهرة مستمرة ومتجددة بدليل أنها تخللت التاريخ الإنسانى على طول امتداده حتى لا تكاد تخلو حقبة تاريخية واحدة منه، فإن مدى هذه الحروب الدولية وكثافة العنف المصاحب لها، قد تفاوتت بشدة بين حروب شاملة وأخرى محدودة، وبين حروب نووية وأخرى تقليدية، وبين حروب نظامية وأخرى غير نظامية إلخ، كما أن الأدوات الدولية المستخدمة فى احتواء تلك التوترات العنيفة قد تنوعت بدءاً من الردع العسكرى ومرورا بمحاولات التطويق الدبلوماسى، والأمر كله يتوقف فى النهاية على مدى فظاعة التهديد

أو خطورة التحديات التي يمكن أن تتولد عن الاندفاع باستخدام العنف المسلح من قبل هذا الطرف أو ذاك.

ويدخل ضمن اهتمامات هذا المدخل في التحليل أيضا، البحث في القضايا المتعلقة بنزع السلاح وضبط التسليح، وقد ضاعف من هذا الاهتمام بقضايا الحرب والسلام، الإدراك الدولي الذي تنامي بقوة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية للمخاطر المروعة التي يمكن أن يجلبها استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والتي أصبحت تهدد المجتمع الإنساني كله بخطر الإبادة التامة وكانت تجربة تدمير مدينتي هيروشيما ونجازاكي في اليابان بالأسلحة النووية البدائية هي مجرد نموذج مصغر لما يمكن أن يصيب المجتمع الدولي بأسره من دمار شامل. لقد أدى تعاظم هذا الإدراك إلى انبثاق المثات من جماعات أنصار السلام وبخاصة في أوروبا، هذا إلى جانب قيام العديد من المؤسسات الدولية التي تخصصت في الترويج لبحوث السلام ومنع الحرب.

ولاشك أن كل تلك الجمعيات والمؤسسات والمراكز البحثية الدولية التي ضمت في صفوفها بعضًا من خيرة العقول والمفكرين والباحثين والعلماء المتخصصين قد ساهمت بصورة لا تنكر في إثراء بحوث السلام الدولي وأضافت الكثير إلى الرصيد المعرفي الراهن في هذا الحقل الهام من حقول الدراسات الدولية.

٤- مدخل تحليل الموقف في عملية اتخاذ القرارات الخارجية :

يولى أصحاب هذا المدخل في التحليل عملية اتخاذ القرارات الخارجية جانبًا كبيرًا من اهتمامهم وتركيزهم، وضمن هذا الإطار التحليلي فأنهم يركزون على ما يسمونه بتحليل الموقف (Situational Analysis) باعتباره الأساس في عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية برمتها، ويرجع ذلك في تصورهم إلى أن تحليل الموقف الخارجى بعد تعريفه وتحديد، يعتمد بدرجة كبيرة على الكيفية التي يمكن أن تتفاعل بها كل العوامل والمتغيرات من داخلية وخارجية ذات العلاقة بهذا الموقف، ولأن القرارات التي تتبلور في سياقه تأتي في سياقه تأتي مباشرة كنتيجة لتلك التفاعلات.

وتشمل قائمة المتغيرات الرئيسية التى تدخل فى تشكيل رؤية أطراف المواقف الخارجية لها، وفى تقرير أهدافهم منها وتؤثر بالتالى فى تحديد أنماط استجاباتهم السلوكية فى مواجهة تحدياتها:

١- الانطباعات والصور المتكونة لديهم عن الأطراف الأخرى الفاعلة فى تلك المواقف، وكذلك تصورهم للقيم والمعتقدات والسمات الشخصية والدوافع السياسية للمسؤولين الذين تناط بهم مهمة اختيار الأهداف وترتيب أولوياتها وتحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها مع الأخذ فى الحسبان القاعدة المتاحة من القدرات والموارد الوطنية بمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية.

٢- هيكل النظام السياسى الدولى القائم، والعوامل التى تؤثر فى تفاعلاته وتوجهاته العامة، ومدى كونها مواتية أو غير مواتية لانتهاج خيارات خارجية معينة، أى مدى ما توفره من فرص أو تنطوى عليه من مخاطر.

٣- طبيعة الظروف الدولية السائدة ومدى انعكاس الضغوط المتولدة عنها على حسابات وتقويات متخذى قرارات السياسة الخارجية وتشكيل خياراتهم فى هذا الاتجاه أوذاك، وهذا المتغير الدولى أو الخارجى يلعب دورًا مؤثرًا للغاية فى العديد من مواقف السياسة الخارجية وبالتالي يجب أن يأخذ موقعه المناسب والواقعى فى هذه العملية الحيوية.

٤- طبيعة الاحتياجات المحلية (Domestic Needs) كما يتفهمها ويقدرها ويرتب أولوياتها بمعيار الأهمية والاحتياج العاجل أو الآجل، الجهاز المسئول عن اتخاذ هذه القرارات الخارجية^(١).

(١) راجع فى ذلك كنه:

K. J. Holsti, International Politics: A Framework for Analysis, (Prentice Hall Inc., New Jersey, 1967), PP. 155-187.

٥- التوجهات السائدة في أوساط الرأى العام الداخلى وجماعات المصالح المختلفة التى تعينها تلك القرارات وتنعكس إن إيجابا أو سلبا على سعيها للدفاع عن مصالحها، وهكذا.

ومن واقع ما سبق، يعتقد أصحاب هذا المدخل فى التحليل الدولى:

أولاً: أنه كلما كان الموقف الخارجى حرجاً وضاعطاً، تزايد الاحتمال بان عدداً محدوداً من صانعى السياسة الخارجية فى الدولة هم الذين سوف يشاركون مباشرة فى تعريف الموقف، وكذلك فى تحديد الأهداف وتقرير نمط الاستجابات السلوكية التى ستمثل عليها مواقفهم أو بالأحرى مواقف حكوماتهم.

ثانياً: إنه كلما قل عدد واضعى السياسات المشاركين فى تعريف الموقف الخارجى، تزايد الاحتمال بأن يطغى تأثير معتقداتهم وتوجهاتهم وخصائصهم الشخصية والسلوكية ودوافعهم السياسية الذاتية على هذا التعريف وبكل ما يمكن أن ينبثق عن ذلك من تصورات واستجابات سلوكية فعلية. وبالعكس، فإنه كلما اتسع نطاق المشاركين فى تعريف المواقف الخارجية، تزايد الاحتمال بأن يطغى تأثير القيم التنظيمية، والضغوط البيروقراطية، والتداعيات السالبة للنظم الاجرائية المطبقة على المضمون العام للتصورات التى يكونونها أو يتوصلون إليها عن تلك المواقف الخارجية.

ثالثاً: أن الاحتياجات القومية للدولة يمكن أن تقوم بدور هام فى تعريف الموقف الخارجى عندما تكون الدولة معتمدة بدرجة كبيرة على الخارج فى تأمين احتياجاتها من الموارد الغذائية أو غيرها من الموارد الطبيعية الحيوية بالنسبة لها، وكذلك عندما يكون إقليم الدولة مهدداً بشدة من الخارج. إلخ.

رابعاً: أن محدودية الإمكانيات القومية نسبياً يمكن أن تضع قيداً قد تختلف أهميته كما قد يتفاوت مداه، على السياسات الخارجية لكافة الدول بصرف النظر عن طبيعة ظروفها أو حقيقة أوضاعها الداخلية والخارجية، لكن تأثير هذا العامل يمكن أن يقل بالنسبة

للدول التى تتبنى أهدافا ثورية بعيدة المدى حيث لا تعباً غالباً بضآله إمكاناتها من موارد القوة القومية، كما يقل فى ظروف الأزمة وبالتحديد عندما يخضع تعريف الموقف الخارجى لدواعى واعتبارات معينة قد تأتى من حيث الأهمية فى مكانة سابقة أو متفوقة على عامل الإمكانات، إلخ^(١).

ويخلص دعاء هذا المدخل من ذلك كله إلى القول بأن اتخاذ القرارات فى الكثير من مواقف السياسة الخارجية الهامة هو أمر بالغ التعقيد حيث تلعب كافة المتغيرات السابقة أدواراً متفاوتة فى أهميتها وعمق تأثيرها بحسب الاختلاف فى طبيعة تلك المواقف الخارجية وبكل ما يمكن أن تنطوى عليه من فرص وتحديات أو يصحبها من ظروف وملايسات على الصعيدين الداخلى والخارجى^(٢).

يبقى علينا أن نذكر أنه ضمن السياق السابق من التقويمات والتحليلات، فقد ثار التساؤل لدى قطاع كبير من المحللين الدوليين حول المدى الذى يمكن أن نقبل فيه بالمنطق الذى ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها الوجه الآخر للسياسة الدولية.

ويجب العديدون منهم على ذلك بأن التفرقة بين هذين البعدين هى قضية أكاديمية بالأساس، أو كما يصفونها More Academic than Real ويضيفون أن علينا أن نميز بين تصرفات الدول الخارجية والتى تعنى فى المقام الأول قراراتها وسياساتها الموجهة نحو حماية مصالحها أو تحقيق أهدافها فى هذا الموقف الخارجى أو ذاك، وبين التفاعلات Interactions التى تنتج عن تنفيذ تلك السياسات الخارجية، سواء حدثت تلك التفاعلات على مستوى ثنائى Bilateral أو على مستوى جماعى أو متعدد الأطراف Multilateral.

ومن هنا، فإنه عندما نحلل سلوك الدولة الخارجى متمثلاً فى استجاباتها أو ردود أفعالها إزاء البيئة الدولية الخارجية، وهى الاستجابات التى تتأثر أساساً بمعطيات تتعلق بأوضاعها الداخلية، فأننا نكون حينئذ محللين للسياسات الخارجية لا للسياسات الدولية،

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

ولكن عندما يتعلق الأمر برصد وتحليل وتقييم شبكة التفاعلات المتبادلة بين تلك السياسات الخارجية والتي من شأنها أن تدفع الدول بصورة فردية أو جماعية إلى تكوين رد فعل محدد منها على هذا النحو أو ذاك. فأنا نكون عندئذ دارسين للسياسة الدولية وليس مجرد محللين للسياسة الخارجية.

٥- مدخل النظر في التحليل : Systems Analysis

يرتكز هذا المدخل في التحليل على فكرة أو مفهوم النظام، ويتسع هذا المفهوم ليشمل إما النظام الدولي في إطاره الشامل أو مجموعة النظم الدولية الفرعية (International Sub-systems) التي يتكون منها النظام الدولي كالاتحاد الأوروبي، أو الجامعة العربية، أو منظمة الوحدة الأفريقية، إلخ (أو ما يعرف الآن بالاتحاد الأفريقي)، إلخ^(١).

ويعرف النظام الدولي بأنه النظام الذي يعكس نمط العلاقة التي تنشأ في صورة أو أخرى بين مجموعة الوحدات الأساسية الفاعلة في السياسة الدولية، وتتسع القدرة الاستيعابية لهذه العلاقة لتشمل كافة الأهداف التي تسعى تلك الوحدات لبلوغها بمختلف الوسائل والإمكانات المتاحة لها. أما النظم الدولية الفرعية، فإن هناك من المحللين من يميل إلى ربطها بمناطق جغرافية محددة كأوروبا أو آسيا أو الشرق الأوسط، إلخ.

ويدافع أصحاب هذا المدخل عنه بقولهم إنه أقدر مناهج التحليل على التعامل مع الطبيعة المعقدة للسياسة الدولية بكل ما يصحبها من تفاعلات مستمرة هذا فضلا عن نظراته الشمولية واتجاهه إلى ربط حقائق السياسة الدولية ببعضها ربطا عضويا مستمداً من ظروف الواقع الدولي ومبني على ما يتيح من شواهد وبراهين عملية.

(١) راجع:

Charles McClelland, Applications of General Systems Theory in Interational Relations, in, James Rosenau (ed), International Politics and Foreign Policy, Op. Cit., PP. 412-414.

ويركز محللو العلاقات الدولية باستخدام مدخل النظم على الجوانب التالية:

١- البحث في الخصائص الهيكلية والوظيفية والسلوكية للنظام الدولى، وللنظم الدولية الفرعية المنبثقة عنه، وكذلك رصد عمليات الاتصال التى تتم بين مختلف الأطراف الفاعلة فى تلك النظم على كل المستويات للتعرف على كل ما يمكن أن يتبلور فى سياقها من تفاعلات ونماذج علاقات وأنماط أداء، وتحديد علاقة ذلك كله بتوازن النظام الدولى وبميله إلى الاستقرار أو عدم الاستقرار.

٢- البحث فيما يمكن وصفه بضوابط التحكم أو التكيف المتاحة للنظام الدولى، وتقييم مدى فعاليتها فى مجال استيعاب التوترات أو امتصاص الصدمات أو تطبيق الأزمات، أو فى مقاومة الاختلال الذى يمكن أن يتعرض له النظام بسبب الضغط أو التهديد الذى قد ينبثق من هذا المصدر أو ذاك.

٣- التأكيد على أهمية تدفق المعلومات داخل النظام الدولى باعتبار أن ذلك يشكل الركيزة الأساسية فى عملية اتخاذ القرارات من قبل مختلف الأجهزة والمؤسسات الدولية العاملة داخل النظام، ولأن تدفق المعلومات يؤثر من ناحية أخرى وبصورة كبيرة فى مقدرة النظام الدولى على الأداء الكفء لوظائفه ومسؤولياته.

وفى قول محللين نظاميين آخرين، فإن الأطراف الرئيسية الفاعلة فى النظام السياسى الدولى تتمثل أساساً فى: الدول القومية، والمنظمات الدولية، والتكتلات فوق القومية، والمحالقات الدولية، والمنظمات والحركات الدولية غير الحكومية، والجماعات القومية الفرعية كجماعات الضغط والتنظيمات النقابية، هذا إلى جانب أولئك الأفراد ممن تتوفر لهم بعض الفعاليات المؤثرة فى النظام الدولى بما يدافعون عنه من آراء وأفكار ومعتقدات، إلخ^(١).

(١) راجع:

Charles McClelland, Theory and The International System, (Macmilan, New York, 1966), PP. 92-99.

Richard Rosecrance, Action and Reaction in World Politics: International Systems in Perspective, (Greenwood Publishers, Connecticut, 1977), PP. 267-275.

وهم يعتقدون أن الأطراف الفاعلة في النظام السياسي الدولي تكون كلها في حالة من التفاعل المستمر مع بعضها وهو التفاعل الذي يتراوح مداه بين الحد الأقصى والحد الأدنى والذي بدونه يصعب الزعم بوجود نظام System . وتتمثل التفاعلات الدولية في رأيهم في أربع صور رئيسية هي: التفاعلات الحكومية المباشرة، والتفاعلات الحكومية غير المباشرة، والتفاعلات غير الحكومية المباشرة، والتفاعلات غير الحكومية غير المباشرة، وهذه التفاعلات الدولية على اختلاف صورها ومستوياتها يمكن أن تؤدي إلى العديد من النتائج الهامة التي تبدو في الآتي:

(أ) أن تزايد حجم وكثافة التفاعل الدولي يؤدي حتماً إلى مضاعفة حجم التأثير المتبادل للقوى الفاعلة في النظام السياسي الدولي، ومن ناحية أخرى فإن تزايد مستوى التفاعل في الأنظمة الدولية القائمة على أساس التعاون والمشاركة Collaborative Systems يساعد وبدرجة كبيرة إما في خلق مصالح مشتركة جديدة تماماً، أو في تعميق وتوسيع آفاق المصالح المشتركة القائمة.

(ب) أنه مع اتساع دائرة التفاعل الدولي وترباط حلقاتها، فإن إقدام أحد الأطراف الفاعلين في النظام الدولي على تنفيذ إجراء هام، سوف يكون دافعا بالأطراف الأخرى إلى الرد عليه بإجراءات محددة إما في إتجاه عدائي مضاد، أو في إتجاه داعم ومساند له.

(ج) أن النظم الدولية تختلف من حيث قدرتها على الاستجابة لضغوط الأزمات التي تتعرض لها في سياق أدائها الطبيعي للمهام والواجبات الملقاة عليها، ومن ذلك أنه بينما قد تؤدي الأزمة إلى زيادة كفاءة أداء بعضها، فإنها قد تؤدي إلى التقليل من كفاءة أداء البعض الآخر. وفي أحوال نادرة فإن الصدمة الناتجة عن الأزمة قد تسبب في إرباك نظم أخرى وإفقادها زمام السيطرة على نفسها، وهو ما قد يؤدي إلى تعويق أدائها أو تعقيده أو حتى انهياره كلياً.

أما بالنسبة للمشكلات التي يتعين على أي نظام دولي قائم على المشاركة أن يتكيف إزاءها أو أن يبحث عن حل لها، فهي قد تأخذ إحدى الصور الآتية:

- حدوث زيادة ضخمة وطارئة في مستوى التهديد الذى تتحدى به البيئة الخارجية هذا النظام.
 - تكثف حدة الصراع أو تزايد الانقسامات داخل النظام.
 - انسحاب بعض الأطراف المهمين من دائرة عمل النظام.
 - حدوث تحول جذرى في طبيعة ومضمون الأهداف التى تعتتها الأطراف الرئيسية في النظام.
 - تعثر عمليات الاتصال أو تعقدها أو فشلها مما يعرقل أداء النظام وقد يؤدي إلى تدميره والإجهاز عليه.
 - ظهور الحاجة إلى إسناد وظائف جديدة للنظام والتى لم يكن مهينا للاضطلاع بها في بداية تأسيسه.
 - معاناة النظام الدولى من ضغوط العمل الزائدة عن الحد الطبيعى (Work Overload) .
- ويأخذ انهباء النظام الدولى كما يقول المحللون النظاميون إحدى الصور التالية: إلغائه من قبل أطرافه وبخاصة إذا كان هذا النظام قد انبثق في إطار رسمى، أو توقف النظام نهائيا عن أداء وظائفه ومسئوليته التى اعتاد أن يقوم بها في السابق، أو توقف الأطراف المكونين له عن أن يكون لهم أى إسهام فعال فيه مما يعنى من الناحية الواقعية أنه قد انتهى ولم يعد له وجود، أو ظهور نظام دولى جديد ليحل محل النظام القديم، وهكذا⁽¹⁾.

٦- مدخل التحليل في إطار نظرية المباريات: Game Theory

يقوم التحليل في إطار نظرية المباريات على أساس التعامل مع هذه النظرية كنظرية استراتيجية لاتخاذ القرارات في مواقف النزاع أو الصراع وذلك في محاولة لترشيد الاختيار من بين البدائل القرارية المختلفة التى تطرحها تلك المواقف الصراعية.

(1) Andrew Scott, The Functioning of the International Political System, (Macmillan, New York, 1967), PP. 37-46, PP. 106 -125, PP. 216-228.

وهذه النظرية كما يقول خبراءها تعالج كافة صراعات المصالح كلعبة في الاستراتيجية وهي كأداة للتحليل يمكن أن تنطبق على كل أشكال الصراع السياسى وعلى الصراعات المتصلة بقضية السلم والحرب بصورة خاصة.

وفي تعريف آخر، فإن نظرية المباريات هي طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات خاصة في المواقف الدولية التي تتسم بصفة الصراع أو التعاون.

ويقوم جوهر نظرية المباريات على افتراض وجود مجموعة من متخذي القرارات الذين تتداخل أهدافهم، والذين يتوفر لكل واحد منهم سيطرة جزئية أو محدودة على الموقف الذي يتعاملون جميعا معه. ولا تكون الخطط والاستراتيجيات التي تنفذها تلك الأطراف محكومة بمصالحهم الذاتية وحدها. وإنما تحاول أن تأخذ في حسابها مصالح الآخرين كذلك.

وبترجمة المعنى السابق إلى اللغة الفنية التي تستخدمها نظرية المباريات كنظرية في الاستراتيجية، فإن أى موقف دولى يتكون من لاعبين (Actors) ومن قواعد تحكم في طريقة اللعب وتحدد مراكز المنتصرين والخاسرين تبعاً لها، ويكون في حوزة كل لاعب قدر معين من الموارد التي تعين قواعد اللعبة طريقة استخدامها.

وطبقاً لمنطق نظرية المباريات فإن اللاعب هو الوحدة الأساسية في التحليل باعتباره الطرف الفاعل في الموقف، وليس شرطاً أن يكون اللاعب فرداً، أو دولة قومية واحدة، وإنما يقصد به وحدة اتخاذ القرارات في الموقف الذي يخضع للتحليل. وتبعاً لذلك فقد ينظر إلى إحدى المحالفات الدولية على أنها لاعب وحيد عند ذلك المستوى من التحليل الذي يبحث في مجموعة الاستراتيجيات التي يمكن لهذه المحالفة أن تختار من بينها في موقف دولى محدد. وفي حين أنه قد يكون هناك العديد من الخيارات التي يتيحها الموقف أمام أطراف تلك المحالفة الدولية كتركها، والانضمام لغيرها، أو التصرف باستقلالية عنها، إلخ، إلا أنه متى تصرفت محالفة دولية ككل ضد محالفة أخرى، فإن أطرافها يفقدون حينئذ صفة اللاعبين المستقلين وتكون تلك الصفة وفقاً على تلك المحالفة وحدها⁽¹⁾.

(1) Morton Kaplan, System and Process in International Politics, (Wiley & Sons, New York, 1964), PP. 169-171

وكذلك:

Martin Shubik, The Uses of Game Theory, in, James Charleworth, (ed), contemporary Political Analysis, (The Free Press, New York, 1968), P. 240.

وفي كل لعبة من ألعاب الإستراتيجية تكون هناك بعض أمور تحت سيطرة اللاعبين، بينما يخرج البعض عن حدود تلك السيطرة^(١).

وتتنوع المواقف التي يشملها تحليل نظرية المباريات، ومن التقسيمات البارزة في هذا الشأن:

١- مواقف الصراعات الدولية التنافسية (Competitive Conflicts).

٢- مواقف الصراعات الدولية غير التنافسية (Non-Competitive Conflicts)
فبالنسبة للصراعات التي تكون مصالح أطرافها متعارضة أو غير قابلة للتوفيق (Incompatible) فإن الكسب الذي يحققه أحد تلك الأطراف يمثل في نفس الوقت وبفسف الدرجة خسارة للطرف الآخر، كما أنه إذا أمكن لطرف أن يحقق نصراً ثم منى بعده بهزيمة أو بخسارة، فإن حصيلته النهائية تكون في مجموعها صفراً (أو كما يقال Two-Person Zero-Sum Game).

أما بالنسبة للمواقف الصراعية غير التنافسية، فإن مصالح أطرافها لا تكون متعارضة بنفس الصورة السابقة، وإنما تكون متداخلة مع بعضها إلى حد يسمح بالمساومة، وتقديم التنازلات المتبادلة، والتوصل من ذلك في النهاية إلى نقطة اتفاق وسط (Compromise)، وبشكل يمكن أن يتحقق معه التحول بعلاقات أطراف تلك المواقف من وضع الصراع إلى وضع التعاون، ومن ثم فإن حصيلة تلك المساومات لا تكون صفراً كما في حالة الصراعات التنافسية، ولهذا يطلق عليها Non-Zero Sum Games^(٢).

ويقتضي التوظيف الصحيح لمنطق نظرية المباريات في هذه المواقف الدولية الصراعية من تنافسية وغير تنافسية، أن يكون كل طرف في صراع قادراً على اختيار المسلك الذي يتصور أنه يمكن أن يصل به في النهاية إلى الانتصار على خصمه.

(1) Morton Kaplan, Op. Cit., P. 171

(2) المرجع السابق p.181.

وكذلك: Martin Shubik, Op. Cit., PP. 246 – 247.

وإذا كان هذا هو المضمون العام لنظرية المباريات في علاقتها بمواقف الصراع الدولى وفى تأثيرها على الاستجابات السلوكية لأطرافه، فإنها كمدخل فى التحليل قد واجهت العديد من الانتقادات التى تمثلت فى الآتى^(١):

أولاً: أن هناك صراعات دولية لا تسمح بطبيعتها بتطبيق قواعد هذه النظرية عليها فى أية صورة ملائمة أو حتى واقعية، ومن أمثلتها الصراعات الايديولوجية والعنصرية والثقافية، إلخ.

ثانياً: أن هذه النظرية صممت أساساً للتعامل مع المواقف الصراعية التنافسية الثنائية الأطراف، أما فى الحالات التى يتعدد فيها اللاعبون، وحيث يمكن أن تنشأ بينهم ائتلافات ومحاوَر وتحالفات يواجهون بها بعضهم البعض، فإن طبيعة المواقف تنحو لأن تكون مختلفة تماماً، ومن ثم يتعذر تطبيق قواعد اللعبة على النحو الذى تفترضه نظرية المباريات. وتبدو أهمية هذا التحفظ من واقع أن المواقف الصراعية المتعددة الأطراف هى أكثر المواقف الصراعية شيوعاً وانتشاراً فى العلاقات الدولية.

ثالثاً: أنه يصعب من الناحية الواقعية المحضة، تصور أن يكون سلوك الأطراف المتصارعين فى أى موقف أو فى أى علاقة عدائية من هذا القبيل، محصوراً فى إطار بديلين اثنين لا ثالث لهما وهما إما الكسب أو الخسارة، فكل الصراعات وبصرف النظر عن طبيعتها تحتم على أطرافها إظهار قدر من المرونة التى تعينهم على التحرك باتجاه تسوية الأزمة أو الصراع وذلك إذا ما كانت تلك الأطراف ترغب حقيقة فى تجنب تدهور الصراع أو تفاقمه باتجاه الحرب. ومن هذا المنطلق الذى تدعمه شواهد الواقع، فإن ما يحصل عليه كل طرف فى النهاية يكون مزيجاً من الربح والخسارة، وقد يتفاوت حجم الربح والخسارة من طرف لآخر، ولكن تبقى الحقيقة التى يصعب إنكارها وهى أنه لا طرف يكسب بصورة كاملة كما أنه لا طرف يخسر بصورة كاملة،

(١) راجع: Kaplan, Op. Cit., P. 207.

الأمر الذى يخرج عن منطق نظرية المباريات فى تعاملها مع ما تسميه بالصراعات التنافسية الطابع.

رابعاً: أن تطبيق منطق نظرية المباريات على واقع العلاقات الدولية المعاصرة، يلغى تماماً كل إمكانية للتفاهم والاتفاق بين الدول والمجموعات ذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة، ويجعل من تعايشها سلمياً مع بعضها أمراً متعذراً لتحقيق، إذ أنه يحد من تحركاتها فى مواجهة بعضها فى إطار السعى نحو تحقيق الكسب وتجنب الخسارة، وهو أمر يصعب تصوره تماماً من الناحية الواقعية. على أنه يبقى القول أنه على الرغم من كل هذه الانتقادات الموجهة إلى هذا المدخل من مداخل التحليل الدولى، فإنه يقدم نموذجاً جيداً للتحليل الرياضى المحايد فى مواقف الأزمة أو الصراع.

٧- مدخل التحليل فى إطار مفاهيم التنظيم والتكامل الدولى :

يحتل هذا المدخل من مداخل التحليل موقعا بارزا ومتميزا فى كافة المعالجات التى تحاول أن تبحث عن حلول جذرية فعالة لمشكلة الصراع فى العلاقات الدولية .

يقوم منطق نظرية التنظيم الدولى على الاعتقاد فى إمكانية التوصل إلى حل فعال ودائم للصراع الدولى من خلال تنمية وتطوير وتعميق سياسات وتدابير التعاون الدولى المشترك على كل المستويات العالمية والإقليمية.

وتتصف فكرة التنظيم الدولى سواء كان عالمياً (Universal) وإقليمياً (Regional) كما يقول أصحاب هذا المدخل فى التحليل بسمتى الواقعية (Realism) والعملية (Practicality) فى آن واحد. فمفهوم التنظيم الدولى هنا يقبل بمبدأ تعدد الدول كحقيقة قائمة ومستقرة وأن كان يحاول من خلال تركيزه على العديد من الأدوات والأساليب أن يقلل من حجم التعارض فى المصالح بين الدول بتوفير القنوات والآليات التنظيمية الدولية التى تستطيع هذه الدول من خلالها أن تحل تلك التعارضات بطريقة سلمية

والأكثر من ذلك أن تدفع بجهودها وتوجه أنشطتها بما يدعم تلك المصالح ويهيئ الأساس نحو تحقيق المزيد من فرص التعاون الدولى وسط أجواء دولية سلمية ومستقرة، إلخ.

ويذكر دعاة هذا المدخل أنه بسبب الصعوبات المتناهية التعقيد والتي وقفت في الماضى وما تزال في طريق إيجاد سلطة عالمية فوق قومية (Supranational)، فإنه يصبح لا مناصر من الاعتماد على البديل العملى الآخر المستند إلى مفهوم الاتفاق الاختيارى بين الدول لحل منازعاتها بالطرق السلمية، وأن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بإقامة مؤسسات دولية تتمتع بصلاحيات تقررها الدول المنشئة لها، هذا إلى جانب ضرورة تقيدها بما يرد في موثيق هذه المنظمات الدولية وداياتيرها من التزامات وتعهدات وأحكام.

وضمن هذا الإطار، يعتقد هؤلاء المفكرون أن التعاون الذى يتولد عن الاتفاق الاختيارى بين الدول هو مفتاح عملية التنظيم الدولى برمتها، ذلك أن قوة تلك المنظمات أو ضعفها تكون رهنا بإرادة أطرافها، كما أنها تتحدد أولاً وقبل كل شىء بمدى ما توفره هذه الدول من إمكانات للتعاون المشترك فيما بينها دعماً للأطراف التى تسعى إليها في خدمة المجتمع الدولى كله أو بعضه.

وبوجه عام، فإن هناك ثلاثة مقاصد رئيسية يحاول التنظيم الدولى إنجازها وهى: السلام (Peace) والرخاء (Prosperity) والنظام (Order).

ويرتهن إنجاز هدف السلام بمدى قوة وفعالية ومائلى الردع التى تنفذها المنظمات الدولية ضد العدوان والمعتدين، وكذلك يتوقف على مدى كفاءة الأجهزة التى تقيمها تلك المنظمات لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية. وأما بالنسبة للرخاء كهدف، فإن القدرة على إنجازها تتوقف هى الأخرى على مدى استطاعة المنظمات الدولية القائمة على حل المشكلات التى تعيق توسيع آفاق التعاون الاقتصادى الدولى بما يحقق القدر المنشود من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء. وأما النظام كهدف أساسى للتنظيم الدولى فإنه تحقيقه يكون رهناً بمدى فعالية الجهود الدولية المبذولة للتغلب على كل

أسباب الصراع والفوضى والجوع والفقر والمرض والتحييزات العنصرية بكل ما يصحبها ويتولد عنها من تطرف قومي، إلخ.

أما مفهوم التكامل الدولي كأحد المداخل المستخدمة في تحليل بعض حقائق العلاقات الدولية المعاصرة، فإنه يذهب مدى أبعد بوضوح من مفهوم التنظيم الدولي الذي سلفت الإشارة إليه. فالتكامل الدولي يختلف عن التنظيم الدولي في أنه بينما يعمل الأخير باتجاه إيجاد مؤسسات دولية تتحرك بين الدول ولا تحاول الانتقاص من سيادتها الوطنية، فإن التكامل الدولي يضع مثل تلك المؤسسات، وبخاصة أجهزة اتخاذ القرارات فيها، فوق الدول، وبالتالي يصبح من حقها اتخاذ قرارات إلزامية يتعين على الدول الأطراف في هذه الترتيبات الدولية التكاملية (كالاتحاد الأوروبي) الإذعان لها. ومن هنا يعرف التكامل الدولي بأنه عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي (Supranational Entity) تؤول إليه مسئولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية في السابق، وهذا الكيان الدولي الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تحاول أن تستقطب كل الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع أن يمد سلطاته إليها، إلخ.

وتركز نظريات التكامل الدولي بصورة خاصة على نموذج التكامل الوظيفي (Functional Integration) كأحد المظاهر الرئيسية لهذه العملية التكاملية، ويقوم هذا النموذج في فكرته الأساسية على رفض مبدأ الاندماج الدستوري الكامل بين الوحدات القومية الأعضاء في تلك الترتيبات، وإنما يفضل عليها التقدم التدريجي وبطريقة محسوبة ومدرسة على طريق التكامل، وذلك بأسلوب التركيز على قطاعات محددة، وهو يفترض أن الدول حتى وأن تشابهت ظروفها أو تلاقى مصالحها، فإنها لا تستطيع أن تحقق الاندماج الفوري والشامل الذي يمكن أن يمتد إلى مختلف جوانب الحياة فيها، والتكامل الوظيفي طبقاً لهذا المفهوم قد يتحقق في القطاع الاقتصادي، أو السياسي، أو الأمني. وهو

بأسلوب الإنجاز المرحلى يمكن أن يقود إلى التوسع المستمر لإطار العملية التكاملية بحيث تشمل فى النهاية كل تلك المجالات معاً^(١).

ويؤكد مدخل التكامل الدولى على أهمية توافر عدد من المتطلبات الأساسية التى يمكنها أن تساعد على إنجاز هذه العملية التكاملية وأهمها: التناهل الاجتماعى، والتشارك فى القيم، والمنافع المتبادلة، والعلاقات التاريخية الودية، بالإضافة إلى أهمية المؤثر الخارجى فى العديد من الأحيان. ومن ناحية أخرى فهم يحملون العوامل التى تساعد على استمرار قوة الدفع فى سياسات التكامل الدولى فى: الإرضاء الوظيفى والتزايد الفعلى أو الحقيقى فى حجم المعاملات السلمية بين أطراف تلك الترتيبات التكاملية، واتساع الأطر التنظيمية لعمليات التكامل المنفذة بين أطرافها، وتعمق الاقتناع لدى النخب المسؤولة والجمهور المعنية بجدوى التكامل وبأهمية تنميته وتطويره، وأخيراً عمق التحول الحادث فى الولاءات القومية وعلى النحو الذى يؤدى إلى تعزيز القيم والأهداف التى تسعى إليها وتعمل فى إطارها المؤسسات التى قامت لترعى هذا التكامل الدولى فى مختلف ميادينه.

الصعوبات التى تعترض طريق التحليل العلمى الموضوعى لحقائق العلاقات الدولية وظواهرها الراهنة:

يتفق الكثير من أساتذة العلاقات الدولية على أن هناك العديد من الصعوبات الحقيقية التى تعترض طريق التحليل العلمى الموضوعى لحقائق العلاقات الدولية وظواهرها الراهنة والتى تتمثل أساساً فى الآتى^(٢):

(١) راجع فى تفاصيل ذلك:

د. إسماعيل صبرى مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٠ - ٣٩٠.

(٢) راجع فى ذلك:

Norman Palmer and Howard Perkins, Interational Relations: The World Community in Transition. (Scientific Book Anency, Calcutta, 1970), PP. 28-31.

أولاً مشكلة الموضوعية (Objectivity) في مواجهة اللاموضوعية (Subjectivity) في التحليل:

ليس ثمة خلاف حول أهمية توخى الموضوعية الكاملة عندما نتصدى كباحثين لتحليل حقائق السياسة الدولية وتفسيرها بصورة علمية دقيقة وموثوق فيها. بيد أنه إذا كانت تلك الموضوعية ضرورية وأساسية لأغراض التحليل العلمى المحايد، فإن ما يحدث فى الواقع لا يطابق دائماً هذا الشرط، إذ أن التحليل قد يأتى وهو أكثر تعبيراً أو اتفاقاً مع منظومة القيم التى يدين بها الباحث مما قد يصبغ تصورات أو قد يؤثر فى أحكامه واستنتاجاته على هذا النحو أو ذاك، كما أن هذا التحليل قد يكون مجرد انعكاس للمنظور القومى لهذه الدولة أو تلك وبكل ما يمكن أن يحمله ذلك من تحيزات فى اتجاه أو آخر، وسواء كان غياب الموضوعية فى التحليل راجعاً إلى هذا السبب أو ذاك، فإن هذا يكفى للنيل من تلك الأحكام والانتقاص من مصداقيتها. ويكفى للتدليل على ذلك ما كان حادثاً إبان الحقبة التى شهدت اشتداد الصراع العقائدى بين العالم الغربى الرأسمالى والعالم الشيوعى، فقد نسب كل منهما إلى معطيات الحياة السياسية الدولية تفسيرات وصلت فى تضاربها حد التناقض الجذرى، ولم يعدم كل من الطرفين المنطق أو المبررات التى كان يساند بها ما خلص إليه من تفسيرات واستنتاجات، إلخ. ومن هنا ضاعت الحقيقة الموضوعية المجردة بين هذين العالمين النقيضين من الرؤى والأفكار والقناعات، وهو ما يشكل فى مجمله مؤشراً على عمق الأزمة التى كثيراً ما يواجهها الباحثون ويقعون أسرى لها.

ثانياً : مشكلة الواقعية (Realism) فى مواجهة المثالية (Idealism) :

هى مشكلة أزلية نشأت منذ ظهور الفلاسفة الذين توزعوا بين واقعيين ومثاليين، وفيما بعد وجدت تلك المشكلة تعبيراً عنها فى شروحات المحللين الدوليين وفى معالجاتهم وتفسيراتهم لحقائق العلاقات الدولية وظواهرها المختلفة، حتى أن هذا الخلاف المحتدم بين دعاة الواقعية والمثالية لم يترك حقيقة هامة من حقائق تلك العلاقات الدولية إلا وقد امتد إليها وأثر فيها، ويبدو هذا أشد ما يكون وضوحاً فى تناولهم لمفهوم المصلحة القومية

للدولة وللمضمون الذى يجب أن تتمثل عليه وهل ينبغى له أن يكون واقعياً فى أهدافه وفى تحديد وسائله وإمكاناته، أم أن عليه أن يخرج من هذا الإطار الواقعى الضيق ليصبح مضموناً مثالياً إنسانياً نبيلاً فى غاياته ومراميه.

وفى الحقيقة أن مثل هذه المجادلات المستمرة بين هذين الفريقين من المنظرين الدوليين قد تركت آثارها واضحة على المنحى الذى سلكته تحليلاتهم وعلى الآراء التى دافعوا عنها والاستنتاجات التى خلصوا إليها. فالواقعيون بفلسفتهم التى أقامت وزناً كبيراً للغة القوة فى العلاقات الدولية لم يعدوا المبرر الذى تشبوا به دائماً دفاعاً عن تلك السياسات والقرارات التى تفاعلت أكثر باتجاه الصراع والحرب منها باتجاه ضمان السلم والأمن الدوليين. وأما المثاليون فقد بدوا ببا طرحوه من قيم وأخلاقيات ومثاليات إنسانية نبيلة بعيدين كثيراً عن حقائق الواقع الدولى أى وكما لو كانوا ينظرون إلى العالم من أبراج عاجية مقطوعة الصلة بواقعه، وهذا الابتعاد عن الواقع والاستغراق الزائد فى المثاليات نال من مصداقياتهم وأفقد كتاباتهم كل تأثير علمى إيجابى لها.

ثالثاً: القومية (Nationalism) فى مواجهة العالمية (Universalism) :

لعل هذا الصراع المستمر بين مفهوم القومية والعالمية كان أخطر ما تعرضت له هذه التحليلات والدراسات العلمية لحقائق العلاقات الدولية، أو هذا على الأقل ما يعتقد به البعض. فإذا كانت القومية فى حقيقتها الأساسية تعنى وجود حدود تفصل بين الدول وتؤمن لكل منها كيانه الذاتى الذى تتعدد عناصره ومكوناته لتشمل السياسة والاجتماع والثقافة والاقتصاد، إلخ والذى تستमित الدول دفاعاً عنه ضد ما قد يهدده من أخطار وتحديات، فكيف يمكن إذاً بأى معيار واقعى أن يعبر المجتمع الدولى كل هذه الفواصل، وأن يسمو فوق كل تلك الحساسيات والتحيزات القومية، ليتطور فى إطار ما يمكن وصفه بالعالمية فى الفكر والقيم والسلوك والسياسات.

إن ما يجعل الأمر يبدو صعباً نسبياً هو أن القومية لم تضمحل بعد حتى وأن كانت مفاهيم السيادة الوطنية للدول قد تراجعت إلى حد كبير بسبب ارتفاع موجه الاعتماد الدولى المتبادل، لكن وبرغم ذلك فإن القومية مازالت تقوم بدور بارز فى تشكيل قرارات

الدول وتحديد مسارات سياساتها الخارجية. وإذا كان هناك اتجاه قوى اليوم نحو العولمة (Globalism) باعتبارها موجه المستقبل، فإن هذا التوجه بكل تداعياته المحتملة لا يزال في طور التكوين، ولم تتضح كل نتائجه وتأثيراته بعد.

رابعاً: الأمن القومى فى مواجهة التعاون الدولى:

فى نظام دولى يقوم فى أساسه على مبدأ تعدد الدول، فإن دواعى الأمن القومى وضروراته لا تزال تلعب دوراً بالغ الأهمية والحسم فى قرارات السياسة الخارجية لجميع الدول بلا استثناء. إن التأثير الطاغى للأمن القومى على توجهات السياسة الخارجية للدول لا بد وأن تكون له مضاعفاته السالبة على سياسات التعاون الدولى التى تتطلب بطبيعتها من كافة الدول حدّاً أدنى من تكاتف الجهود وترابط الأدوار وتجانس الأهداف.

لكن هناك من يزعمون أنه ليس من الضرورى أن يتعارض هذان الاعتباران مع بعضهما دائماً، فالدولة عندما تخصص الحيز الأكبر من جهودها وطاقاتها لحماية أمنها القومى وتعزيزه، فإن هذا الحرص يجب ألا يشكل عائقاً مستمراً فى طريق تعاونها مع غيرها من الدول، سواء تم هذا التعاون فى إطار منظمات دولية تشارك فى عضويتها مع غيرها من الدول، أو من خلال ترتيبات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف^(١).

وإذا كان هذا يبدو صحيحاً بصورة عامة، إلا أن هذه الفرضية قد لا تتحقق دائماً فى الواقع وبخاصة مع الدول الكبرى التى تضع مصالحها ودواعى أمنها القومى فوق كل اعتبار، وهى لا تتردد فى إثارة الأزمات والدخول فى صراعات ومواجهات دولية عنيفة وباهظة التكلفة بتأثير تلك الضغوط الأمنية التى يحركها الدافع القومى أساساً.

(١) راجع فى ذلك:

Norman D. Palmer & Howard C. Perkins, International Relations: The World Community in Transition, (3rd edition, Houghton Mifflin Company, Boston, USA, 1970), PP. Xxxvii-xxix.

مستوى التحليل فى العلاقات الدولية

من بين القضايا المحورية الهامة التى تثيرها دراسة العلاقات الدولية تلك المتعلقة بتحديد الوحدة الرئيسية (Major Unit) التى يجب أن يدور حولها تحليل طبيعة القوى التى تؤثر فى تقرير مجريات تلك العلاقات، ومن ذلك على سبيل المثال:

هل ينبغى أن ينصب التركيز بصورة أساسية على تصرفات واتجاهات واضعى السياسات الخارجية كأفراد؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هى درجة المصادقية التى يمكن أن يوفرها هذا المستوى من التحليل خاصة أن الاستجابات السلوكية لواضعى السياسات لا يمكن أن تتماثل أو تتوافق حتى وإن كانوا أطرافاً فى مواقف دولية تشابه فى ظروفها وخصائصها العامة؟ بمعنى آخر فإنه إذا كانت تلك الاستجابات وما يصحبها من سياسات أو يؤخذ فى سياقها من قرارات يمكن أن تتباين كثيراً عن بعضها، فما هى القيمة الحقيقية التى نجنيها هنا إذا ما ركزنا اهتمامنا على صانعى السياسة الخارجية كأفراد؟

ومن ثم فإنه إذا كانت تلك القيمة موضع شك، فهل يكون من الأفضل الارتقاء بالتحليل إلى مستوى الدولة بدلاً من التركيز كما سلفت الإشارة على مستوى صانعى السياسات الخارجية، وإذا لم يكن هذا كافياً أيضاً، فهل ندفع التحليل خطوة أبعد لكى يشمل النظام السياسى الدولى ككل؟

أن الإجابة على كل تلك التساؤلات تقتضى القول بأن كل واحد من مستويات التحليل الثلاثة المشار إليها وهى مستوى صانعى السياسات الخارجية، ومستوى الدولة القومية، ومستوى النظام الدولى ككل لا يشكل بديلاً يمكن الاستغناء به عن البديلين الآخرين، فالتحليل يجب أن يتسع ليشملها كلها فى منظومة تحليلية متكاملة حتى وإن كانت هناك عوامل معينة يتعين التركيز عليها فى كل واحدة من هذه الدوائر الرئيسية الثلاث. ومن ذلك مثلاً أنه عندما نبحث فى الكيفية التى يدير بها واضع السياسة الخارجية كفرد ومن موقع المسؤولية أزمة خارجية تكون دولته طرفاً فيها، فإن التحليل هنا لا بد وأن يبحث فى:

(١) الضغوط النفسية والعصبية التى يمكن أن يتعرض لها واضع السياسات بتأثير التوترات العنيفة التى يفرزها مناخ الأزمة.

(٢) نمط استجابته للتهديد أو للتحدى الذى يواجهه به الموقف.

(٣) أهدافه من إدارة الأزمة.

(٤) البدائل القرارية التى يطرحها الموقف القائم والتى عليه أن يفاضل بينها.

(٥) طبيعة الفرص والمخاطر التى ينطوى عليها الموقف بالنسبة لدولته.

(٦) آليات التعامل مع الموقف بمعيَار الملاءمة.

(٧) تصنيفه لطبيعة ردود الفعل الخارجية سواء كانت داعمة ومساندة أو غير ذلك.

(٨) موقف المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية المعنية بتطور مجريات الأزمة.

(٩) الرأى العام الداخلى من حيث توجهاته وتوقعاته من الأزمة وتطوراتها المحتملة.

(١٠) الإمكانيات والقدرات المتاحة والقابلة للتعبئة والاستخدام. إلخ.

كذلك عندما نبحث فى حقيقة الدوافع التى تحدد دولة معينة إلى الدخول طرفا فى تحالف خارجي معين، فإن على التحليل هنا أن يركز على عوامل أساسية معينة مثل:

(١) الخلفيات التى تحيط بالموقف الذى يدفع بالدولة باتجاه السعى إلى إقامة تحالف خارجي.

(٢) الحثيات التى تستند إليها الأجهزة المسئولة عن اتخاذ القرارات الخارجية بتحبيذ الانضمام إلى تحالف خارجي معين.

(٣) طبيعة التقييم الذى تجريه تلك الأجهزة للفرص والمخاطر المتوقعة.

(٤) ردود الفعل المحتملة على الصعيدين الداخلى والخارجي، إلخ.

وأخيرا فإنه عندما نحلل على مستوى النظام الدولى ككل، فإن المؤشر يجب أن يركز على العديد من الأبعاد الأساسية ذات المضامين الدولية الواسعة ومن أمثلتها:

- (١) العوامل التي تدعم أو تهدد توازنات القوة الدولية القائمة.
- (٢) آليات التنفيذ الفعال لنظم الأمن الجماعى على المستويين الإقليمى والعالمى.
- (٣) الآليات المستخدمة في تعزيز فاعلية دبلوماسية المنظمات الدولية.
- (٤) محفزات التكامل الدولي، إلخ.

ومن ذلك يتضح وعلى نحو ما أسلفنا القول، أن هذه المستويات الثلاثة في التحليل تتكامل وتترابط مع بعضها في أكثر من جانب وعلى أكثر من مستوى، ومن ثم، فإنه يصبح من غير الواقعى فصلها تماما عن بعضها، وإلا كان معنى ذلك أن دائرة التحليل الشامل لحقائق العلاقات الدولية لن تكتمل وسوف يكون فهمنا لها مبتورا وناقصا، ومن الأمثلة العملية الدالة على ذلك أننا عندما نحلل العلاقات الدولية على مستوى الدول، فإن البحث فيما يمكن أن يتمثل عليه السلوك الخارجى للدولة، لا يركز على عوامل البيئة الخارجية، أى على معطيات النظام الدولى، بقدر ما يحاول أن يركز على المعطيات الداخلية التى تؤثر فى هذا السلوك الخارجى، ووفقا لهذا الاتجاه فى التحليل فإن العديد من القضايا الدولية الأساسية كالحروب والمحالقات والمناورات والحيل واللاعيب الدبلوماسية التى تلجأ إليها الدول، والعزلة الخارجية وغيرها يمكن أن ينظر إليها على أنها محصلة للضغط السياسية والأيدىولوجية الوطنية، ولتوجهات رأى العام الداخلى، والقيم التى تدين بها هذه المجتمعات السياسية أو القادة المسئولون فيها، أو تعبيرا عن الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، أكثر من كونها ظواهر دولية مستقلة بحد ذاتها. كذلك فإنه عندما نقول أن الدولة تستجيب لمواقف السياسة الخارجية بصورة معينة، فإن المقصود بذلك فى حقيقة الأمر هم واضعو السياسات الذين يتربعون على قمة أجهزة السلطة والمسئولية فيها، فهم وحدهم، وليس أحدا غيرهم، من يحددون الأهداف، ويختارون من بين البدائل القرارية المتاحة، وهم أيضا الذين يحددون ويقررون الكيفية التى يتم بها استخدام القدرات الوطنية (National Capabilities) التى يجرى تخصيصها لتنفيذ القرارات التى تظفر منهم بالقبول والموافقة، وهم عندما يفعلون ذلك كله ويقررونه فإنه يتم باسم دولهم، والتحليل عندما يتم على هذا المستوى فإنه يسلط الضوء على أيدىولوجيات هؤلاء السياسيين ودوافعهم وادراكاتهم ومثلهم وقيمهم، إلخ.